Journal Of the Iraqia University (71-2) March (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الفساد الاداري والمالي المستشري في دوائر الدولة (الاسباب والمعالجات)

م.د حسين عبد الله علي كلية الكوت الجامعة

م.م أيسر رزاق طلاع كلية الكوت الجامعة

Widespread administrative and financial corruption in State departments (causes and treatments)

Assist.dr. Hussein abid allah ali
Hussein.ali@alkutcollege.edu.iq
Al-Kout University College/Department of Law
Assist.teacher.aesar Razak tallaa
Aesar.razak@alkutcollege.edu.iq
Al-Kout University College/Department of Law

ملخص البحث:

تضمن البحث تحديد مفهوم الفساد الاداري والمالي وتحديد مظاهره وأسبابه وأثاره وأنواعه والمعالجات والحلول للفساد الاداري والمالي في العراق، مع بيان أهم المناهج الفكرية التي تعنى بالدراسة، فضلاً عن الجهات المسؤولة على مكافحته في العراق، والفساد ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري والمالي في العراق منذ تأسس الدولة العراقية في القرن الماضي بعد عام ١٩٦٨ لكنها أصبحت أكثر وضوحاً بعد أحداث ٩/٤/٢٠٠٣ . ومن أهم التوصيات التي توصي بها هي أهمية تطوير قوانين مكافحة الفساد باستمرار وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبة المنحرفين من كبار المسؤولين، ومهما تعددت مكونات الفساد واسبابه فأن نتائجه تصب في وعاء واحد وهو الهدر الاقتصادي للموارد والأصول المالية للمجتمع، وخلص البحث من كل ما تقدم بأن مسؤولية خلق بيئة نظيفة من الفساد هي مسؤولية تضامنية تعاونية لا يمكن أن تحقق أغراضها الا بتضافر جهود الدولة والمواطن، ومؤسسات المجتمع المدني.**الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري _ الفساد المالي_ الجهات الرقابية.**

Abstract

Research included identifying the concept of administrative and financial corruption and identifying its manifestations, causes, effects, types, treatments and solutions to administrative and financial corruption in Iraq the most important intellectual curriculum for the study, as well as those responsible for combating it in Iraq and corruption is a long-standing phenomenon that has plagued Iraq's administrative and financial apparatus since the establishment of the Iraqi State in the last century after 1968, but has become more evident after the events of 2003/4/9. One of the most important recommendations it recommends is the importance of continuously developing anti-corruption laws, imposing strict penalties for corruption offenders and punishing high-ranking offenders s financial resources and assets, The research concluded from all of the foregoing that the responsibility for creating a clean environment of corruption is a cooperative solidarity that can only be achieved through the concerted efforts of the State, the citizen and civil society institutions.

Keywords: Administrative Corruption _ Financial Corruption _ Regulators.

المقدمة :

لقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد الإداري والمالي منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي ومن ثم تأسيس الدولة العراقية وزادت حدتها بعد عام ١٩٦٨ لكنها أصبحت أكثر وضوحاً بعد أحداث ٢٠٠٣ / ٩/٤ ،نظراً لطبيعة الاثار السلبية للفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ثبت بالدليل القاطع أن حجم الظاهرة أخذ بالتفاقم والتزايد إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كبيرة بالجمود وربما بالانهيار .لقد كان العراق

من بين تلك الدول التي ابتلت بهذه الظاهرة وبمختلف مظاهرها من تبذير للأموال العامة والإسراف غير المحسوب على مر العصور ومن دون رقيب أو حسيب وتبديد لثروات البلاد وباتت مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي هي السائدة في المجتمع، ومن هنا يمكن القول أن تحليل ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق من الصعوبة بمكان من دون ربطها بتاريخ الظاهرة في ظل اوضاع انظمة الحكم المتعاقبة على الدولة، فالفساد في العراق ليس وليد اللحظة الانية، بل متجذر في البيئة المجتمعية منذ اهتمام (Corruption) بتشكيل الدولة العراقية الحديثة.ولاقت هذه المشكلة (الفساد) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس اطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية وخلاصة القول : يشكل الفساد بنوعية (الاداري والمالي) المعوق الاساسي لعملية النهوض في أي مجتمع او بلد، وحيث أن الفساد لم يقتصر على مجال معين أو بلد معين أو على حقبة معينة بذاتها وإنما يمكن أن تجد حالات الفساد في كل العصور التي مرت على الإنسانية، وان أساليبه تتطور مع تطور الحضارات في المجتمعات. (النزاهة والشفافية، بلا سنة، صفحة ٣)

مشكلة البحث:

لقد أضحت ظاهرة الفساد الاداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية ذات انتشار واسع بجذور عميقة تأخذ ابعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، فضلاً عن امتلاك موضوع مكافحة الفساد على امتداد حياة الشعوب أهمية متقدمة. فطرائق المعالجة متعددة، والغايات التي تدفع إليه متعددة، خصوصاً حين تمر الشعوب بفترات انتقالية في حياتها، وحين تكون عند مفترق طرق بين مرحلتين. ومما يؤيد أهمية التصدي للفساد المالي والاداري ارتباطه بحياة الشعوب اليومية وبمستقبل أجيالها. (المدهون، بلا سنة، صفحة ١٢)وإن ظاهرة الفساد الاداري والمالي ليست بظاهرة حديثة، الا انها ما زالت تستأثر باهتمام كبير من قبل المجتمعات النامية والمتقدمة منها، فتنتشر هذه الظاهرة في العالم عامة والعراق خاصة وتقوم على تجاوز القوانين والأنظمة وتشكل مشكلة متأصلة ومتعاقبة عبر أنظمة الحكم في العراق وتأثيرها وانعكاساتها الخطيرة بالنسبة لمستقبل الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويتمثل الفساد الاداري بعدم نزاهة الأفراد (سلوكياً، وظيفياً مالياً) ، وقد تأثر الاقتصاد العراقي بهذه الظواهر التي بدأت تنحر في هيكلية الدولة. وعجزها عن مواجهة مثل هذه الظواهر، فظاهرة الفساد الاداري والمالي متفشية في الدولة العراقية. ولكن هناك جهات رقابية رادعة لهذه الظاهرة في الدولة من خلال الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد ان كانت محليا أو دوليا اضافة الى ذلك توجد هنالك معالجات وحلول للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق منها على سبيل المثال المحاسبة المساءلة الشفافية النزاهة ... الخ.ويمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو دور الجهات الرقابية والإدارية العراقية في مكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي بالدولة؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى توضيح الفساد الاداري والمالي بأسبابه وأنواعه وطرق معالجته وكذلك اثبات العلاقة الموجبة بين الفساد الاداري والمالي في العراق والعالم أجمع وبين انتشار المؤسسات الرادعة، والبحث في الكيفية التي ينخفض فيها الفساد الاداري والمالي بسبب وجود وانتشار المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية لمكافحة هذا الفساد مع تبيان المعالجات المختلفة، زيادة عن وجود الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد بكل أنواعه وأشكاله، ومحاولة وضع بعض المقترحات العلاجية لعلاج مظاهر الفساد الاداري والمالي في العراق، وما علينا إلا ان نشخص مظاهره لأنه يأخذ اشكالاً متعددة ليتسنى لنا تشخيص آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من العلاج اللازم للتخفيف من حدة اثاره المتنوعة ولاسيما الاقتصادية منها .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الفساد ذاته، ومن خلال وضع السبل الكفيلة للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي ومعالجته بأسرع وقت، ونظراً لكون الفساد الاداري في العراق يمثل مكاناً كبيراً في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمالية، وتتنبع أهميته من كونه يدرس القوانين الصارمة بحق كل فاسد ومراقبته من قبل جهات مسؤولة حكومية ومنظمات مختلفة، ومكاتب المفتشين العموميين، وكل هذا يؤدي إلى انخفاض الفساد بأنواعه المتنوعة، مع تحديد مسببات هذه الظاهرة التي أدت الى ظهورها بشكل واضح في هذا العقد.

المبحث الأول المدخل الى ظاهرة الفساد الاداري والمالي

إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة تمتد بشكل كبير ولم تترك دولة الا وطالتها وبالتالي لم تسلم منها أياً من المجتمعات، ومن الجدير بالذكر أن هذه الظاهرة لم تفرق بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة حيث أنها مرتبطة بوجود الانسان أينما كان. الا ان ما لا يمكن انكاره أن انتشار واستفحال

هذه الظاهرة أكبر وأوسع في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة حيث انها تمثل بيئة خصبة لنمو هذه الظاهرة لعدم توفر ما يكفي من شفافية ونزاهة تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية وتطبيق أمثل للقانون ، بل على العكس نجد أن البيروقراطية هي المسيطرة على المؤسسات والإدارات الحكومية ليس هذا فحسب كذلك انعدام التناسب بين الدخل الفردي لأفراد المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها، هذه وغيرها من العوامل شجعت على استفحال الظاهرة في مفاصل الدولة سواء من قبل أفراد المجتمع ككل أو موظفي القطاع العام بإتباع عن طريق اتباع سبل غير مشروعة للحصول علي غاياتهم المادية.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للفساد

الفساد الإداري والمالي ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير واعية لها أبعاد و توصيفات متعددة بتعدد أنواعها ومظاهرها وأدواتها التي تنعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن وقد تنوعت مفاهيمها وتغيرت تبعاً للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية ، مما جعل من مفاهيمها محط جدل ونقاش من قبل الباحثين ، سعياً وراء تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في أن واحد ، كونها أحد الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد سواء وبناء على ذلك سيتم تناول هذا المطلب من خلال ثلاث أفرع مستقلة.

الفرع الأول : مفهوم الفساد الاداري والمالي

ليس هنالك تعريفاً محدداً للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، ولكن ظاهرة الفساد حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات الانسانية الاقتصادية القانونية، علم السياسة، علم الاجتماع، فإن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته، والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة سيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو غيرها من الطرق والأشكال.أما فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد الاداري والمالي فقد وردت أن تفسير معنى الفساد في معاجم اللغة (فسد) صد (صلح) أي بمعنى البطلان الشيء أي بطل واضمحل. (خيرالله، ٢٠٠٠، صفحة ٨٨)ومن التعريفات التي تناولت الفساد هي : من وجهة نظر الباحثين الاقتصاديين : فتركزت بحوثهم في الفساد في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة اخرى أخرى. أما البحوث القانونية فأنها تعتبر الفساد انحرافاً عن القواعد القانونية في المجتمع وبالتالي فإن هناك اجماع على أن للفساد أثراً مدمراً على حكم القضاء. (المدهون، بلا سنة، صفحة ١٨)–أما البحوث السياسية فهي تركز على الفساد بشرعية الحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني ونماذج القوى السياسية. (رغد، بلا سنة، صفحة ٩) بينما يرى علماء الاجتماع الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة. (رغد، بلا سنة، صفحة ١٠)ومن أبرز التعريفات الواردة بشأن موضوعية الفساد هو التعريف الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية حيث عرفت الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية. (الشبوط، ٢٠٠٥، صفحة ٣) أما صندوق النقد الدولي فقد عرفه بأنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد، أو المجموعة ذات العلاقة من الأفراد.– كما يعرف على أنه السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام في سبيل تحقيق مصلحة خاصة (اللطيف، بلا سنة، صفحة ١٠١) واخيراً ليس هناك تعريف محدد للفساد، حيث أن لكل نوع من أنواع الفساد تعرفيه الخاص به. (الوائلي، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣٣).

الفرع الثاني: مسببات الفساد الإداري والمالي

يمكن تحديد اسباب الفساد بما يأتي:

١–**أسباب اقتصادية:**وتعد من أهم أسباب إنتشار الفساد في البلدان الفقيرة والنامية، ومنها العراق فعدم تحديد الرواتب والامتيازات بطرق علمية، وعدم وجود نظم للحوافز والمكافات والمزايا الوظيفية التي تساعد الموظفين على بذل المزيد من العطاء أو التمسك بأخلاقيات الوظيفة، ومتطلبات العمل وتخلق لديهم الولاء لمنظماتهم وتغنيهم عن مصادر الدخول الإضافية غير المشروعة لمواجهة متطلبات الاضافية لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية المرتفعة. (اللاذقي، ٢٠٠٧، صفحة ٢٢)

٢– **<u>أسباب أدارية وتنظيمية</u>** :وتتمثل في الاجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها، وضعف المؤسسة بسبب عدم الاعتماد على الكفاءات في كافة الجوانب الادارية. (كراس النزاهة والشفافية والفساد، ٢٠١٣، صفحة ٣٢)

٣- أسباب مالية :ويتمثل الفساد المالي في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تساهم في تنظيم مسيرة العمل الاداري والمالي للحكومة أو مؤسساتها ومخالفتها تعليمات أجهزة الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة آثار هذا الجانب في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

٤- أسباب اجتماعية :الفساد هو وصف مشين للسلوك غير السليم الناتج عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية حتى أن علماء الاجتماع يحددون مفهوم الفساد : بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

الفرع الثالث: أنواع الفساد ومظاهره

أنواع الفساد:

١- فساد من حيث الحجم:

أ- الفساد الصغير ، فساد (الدرجات الوظيفية الدنيا):وهو الفساد الذي يمارس من قبل فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين. (كراس النزاهة والشفافية والفساد، ٢٠١٣، صفحة ٧)

ب-الفساد الكبير، فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة. (نشرة، ٢٠١٧، صفحة ٢)

٢- فساد من ناحية الانتشار:

- **فساد دولي** : إن ظاهرة الفساد تأخذ أبعاداً واسعة وكبيرة وتصل الى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر، وتصل الامور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينهما ، لهذا فهو الاخطر وعلى مدى واسع.

- **فساد محلي** : يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول اخرى. (كراس النزاهة والشفافية والفساد، ٢٠١٣، صفحة ٣)

مظاهر الفساد الاداري:يأخذ الفساد الاداري أشكالاً متعددة، ومن أبرز السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد في العراق هي كالاتي:

١ - **نهب المال العام** : أي سوء استعماله بالمكان الصحيح له، مثلاً المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية - اقامة الحفلات والدعايات .... الخ.

٢- **الرشوة** : وتعني حصول الشخص على منفعة من اجل تنفيذ عمل خلاف التشريع أو أصول المهنة أو للتسريع في العمل أو غير من ذلك.

٣- **المحاباة** : أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق مثلاً في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار. (دانيال، ٢٠٠٢، صفحة ٣٠٩)

٤- **المحسوبية** : أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون ان يكونوا مستحقين لها. (احمد، ٢٠٠٠، صفحة ٧)

٥- **عدم احترام العمل** : مثلاً التأخير من الحضور صباحاً والخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي وغيرها من الأمور يتصرف بها الموظف.

٦- **الابتزاز والتزوير**: وهو الحصول على أموال من طرف معين مستغلاً موقعه الوظيفي مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد مثل تزوير الشهادة الدراسية، أو تزوير النقود ... الخ.

٧- **تهريب الاموال** : يقوم المسؤولون الحكوميون بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية الى مصارف واسواق المال في الدول الاجنبية وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لاستثمارها على شكل ودائع في بنوك تلك الدول لقاء فؤائد مرتفعة أو شراء اسهم في شركات اجنبية أو شراء عقارات.

٨- **التباطؤ في انجاز المعاملات** : وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية، أما في العراق فقد بلغ الفساد الاداري والمالي خلال العامين السابقين مستوى قياسي غير مسبوق، الأمر الذي جعل العراق يمثل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الاداري والمالي.

٩- **الواسطة** : أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لاسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفوء لاستلام هذا المنصب.

المطلب الثاني: تحليل واقع الفساد الاداري والمالي في العراق

العراق واحداً من الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، إلا انه في العراق أكثر إنتشاراً وسعة، فقد استفحل في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى في علاقاته الدولية، مما ترك تأثيراً سلبياً وتهديداً خطيراً على العملية التنموية فيه، فبات أنموذجاً للفساد على الصعيدين المحلي والدولي.

وبناء علية سنقسم هذا المطلب الى ثلاث أفرع مستقلة:

الفرع الأول: واقع الفساد الإداري في العراق

العراق كغيره من البلدان المتحولة، تعرض وبتأثير عوامل خارجية وداخلية الى تحديات هدمت البنية المؤسسية وعمقت مخاطر التمييز الاجتماعي، وأدت بشكل أو بأخر الى تصدع في مستوى الأمن الاجتماعي، كما تعرضت الى تحديات جديدة تمثلت في ارتفاع مستويات الجريمة المنظمة والفساد الاداري والمالي والحراك الاجتماعي المزيف، وجنوح الاحداث والادمان على المخدرات، كما شهدت التنمية البشرية انخفاضاً كبيراً بسبب تدهور البنى التحتية وتأخر عمليات التعليم وتخلفها وصعوبة ايجاد فرص عمل دائمة وظروف معقدة تتصل بالجانب الاقتصادي والمعيشي.إن تلك الظاهرة من الانحراف تتميز بطابع الضرر الشامل والممتد، والتي تنعكس سلباً على حياة عامة الناس ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد فجرائم الارهاب التي اخذت طريقها الى المجتمع العراقي مؤخراً تصيب الايراد والممتلكات العامة والبنى التحتية واسباب الرفاهية الاجتماعية، كما تصيب جرائم الفساد (الاداري والمالي التي تستنزف جزءاً كبيراً من الأموال العامة وإيرادات الدولة والمنح والقروض التي تقدمها الدول المتقدمة والبنوك الدولية مما يعيق خطط البناء والتنمية، ويضر بحقوق عامة الناس في أدنى متطلبات الحياة الصحة التعليم الغذاء. (احمد، ٢٠٠٠، صفحة ٧)

الفرع الثاني: معالجة ظاهرة الفساد وسبل مكافحة واجتثاث الفساد الإداري والمالي

يتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الأخرى والتي يساعد فهمها على مكافحته وهي الآتي:

١ – **المحاسبة** وتعني اتخاذ الاجراءات المناسبة تجاه مرتكبي المخالفات من موظفي المؤسسات الحكومية سواء كانت هذه المخالفات قانونية أو ادارية أو اخلاقية وتكون المحاسبة عن طريق المتابعة القانونية والادارية والاخلاقية.

٢ – **المساءلة** وتعني تقديم الاشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير دورية مستمرة وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، بشكل تفصيلي يوضح الايجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

٣- **الشفافية : ويتصل بجانبين هما:**

أ –يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها. (سنوي، ٢٠١٢، صفحة ٢٠٠)

ب–يتعلق بالاجراءات والغايات والاهداف التي يجب ان تكون علنية غير سرية لأي سبب من الاسباب.

٤- **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والاخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية الا ان الأول يتصل بقيم اخلاقية معنوية. بينما يتصل الثاني بنظم وإجراءات عملية. (احمد، ٢٠٠٠، صفحة ١٠)

و مكافحة واجتثاث الفساد الإداري والمالي يتم من خلال منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة من الآليات والاجراءات المتكاملة في مقوماتها والمتوازية في انطلاقتها، وجاء في اتفاقية الامم المتحدة المكافحة الفساد ان اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب هو أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة). وكثيراً ما يتفشي الفساد في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية وتشهد تغيرات سياسية متمثلة بالانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم المعتمد على مقومات الديمقراطية، وركائز الحكم الصالح، واذا كانت الادارة السياسية قوية وفعالة.تسعى الى تحجيم هذه الظاهرة وتتعالى الاصوات والمطالبات من الجمهور بالمساءلة والمحاسبة لجميع الفاسدين، وفي مختلف مستويات الحكم والوظيفة العامة، والفساد جريمة يرتكبها الموظف العام القائم بالخدمة العامة، وتكون المصلحة العامة المجني عليه في جميع جرائم الفساد، وان العراق ابتلى بهذه الآفة الخطيرة بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩، وعلى أثرها سرقت وتبددت ثروة البلد، وسادت مظاهر عدم احترام وهيبة القانون فأن البعد القانوني لهذه الظاهرة يمثل المدخل العلاجي لمكافحتها. (سنوي، ٢٠١٢، صفحة ٢٠١).

المبحث الثاني الآثار المتعلقة بظاهرة الفساد

ان الفساد بأبعاده وأشكاله العديدة ظاهرة عالمية تنتشر بصورة سريعة في نواحي الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتختلف درجة انتشاره تبعاً لتطور مؤسسات الدولة، فانتشاره في المفاصل الحكومية للدولة يعرقل خطط وبرامج التنمية وسير الأداء الحكومي وانجاز الوظائف وتقديم الخدمات، مما يؤدي إلى عجز المؤسسات الحكومية عن تنفيذ مشاريع الإعمار والتنمية. وبناء على ما تقدم سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الآثار المترتبة على ظاهرة الفساد الاداري والمالي

إن الآثار المدمرة للفساد ليست مجرد قضية أخلاقية، كما أن حصر أثاره في الاضرار الاقتصادية الناتجة عنه يعتبر تقليلاً من تأثيره الحقيقي على المجتمع ككل فأن للفساد نتائج مكلفة على نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال الآثار المترتبة على الفساد من خلال ثلاثة أفرع :

الفرع الأول – الآثار الادارية والمالية على التنمية الاقتصادية

يقود الفساد الى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية ومنها:

أ–تدني كفاءة الاستثمار العام، واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المتخصصة للاستثمار.

ب – ضعف الاستثمار وهروب الاموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر.

ت – تردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع.

ث– هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب.

ج – ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في اقامة مشاريع تخدم المواطنين.

ح – ارتفاع تكلفة المعاملات.

خ – الحد من النمو الاقتصادي.

د– القرارات الاقتصادية العقيمة.

ذ – تدني مستويات المنافسة والابتكار.

ر – أثره على الايرادات الحكومية.

ز– سوء توزيع الموارد.

س– عدم تقديم المساعدات من قبل الدول الاجنبية للدول.

ش – هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية للمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الايرادات العامة.

الفرع الثاني – أثار الفساد على النواحي الاجتماعية والإدارية

يؤدي الفساد الى تشويه القيم الاخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها كالاتي:

أ – انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى افراد المجتمع.

ب – تراجع مستويات المعيشة يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمريساعد على تراجع المستويت المعيشية.

ت – انتشار الجرائم بسبب غياب القيم والشعور بالظلم لدى الغالبية التي تؤدي الى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات المهمشة. (احمد، ٢٠٠٠، صفحة ١٠)

ث– زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الاساسية , وهذا بدوره يقلل نت حجم هذه الخدمات وجودها , مما ينعكس سلبا على الفئات الاكثر حاجة الخدمات. (الذهبي، ٢٠٠٥، صفحة ٢٠١)

أثار الفساد على النواحي الادارية وتتمثل في:

أ– يعد الجهاز الاداري أول المتأثرين يتداعبات الفساد الاداري، فالادارة الفاسدة تنتج سياسات فاسدة وقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الاداري ولا تستجيب لمصالح المواطنين وانما لتخدم مصالح الراشين

ب – ويؤدي الفساد الى عدم وضوح الشخص المناسب في المكان المناسب بسبب سيطرة الواسطة والمحسوبية والرشاوى في تعبئة الشواغر وتجاهل معيار الكفاءة والجدارة في التعيين والترفيع. (كاظم، ٢٠١٨، صفحة ١٨)

ت – عدم احترام اوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو نمضية الوقت في جراءة الصحف واستقبال الزوار.

ث – الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل.

ج – عدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

المطلب الثاني :الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد :

مكافحة الفساد هو مصطلح ظهر في عدة أنظمة تشمل تعارض الفساد او تمنعة ، مثلما يتخذ الفساد اشكالاً عديدة، تتباين جهود مكافحة الفساد من حيث النطاق والاستراتيجية وبناء عليه سنقسم هذا المطلب الى ثلاث أفرع مستقلة.

الفرع الأول : هيئة النزاهة العامة في العراق: تم انشاء هيئة النزاهة بموجب القانون النظامي الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ ، وذلك لتطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة والقيام باقتراح التشريعات الاضافية عند الضرورة، والمبادرة بتنفيذ برامج التوعية وتثقيف الشعب العراقي من شأنها تقوية مطالبه لايجاد قيادة نزيهة وشفافة، تكون مسؤولة وخاضعة للمحاسبة، ويشجع هذا التشريع نظام الحكم النزيه والشفاف عن طريق الزام القادة العراقيين باثبات التزامهم بالسلوك الاخلاقي في تأدية الخدمة العامة والتزامهم بالكشف عن مصالحهم المالية الشخصية، وتعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في الادارة.

شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق :

١– التحقيق في قضايا الفساد المحالة اليها بواسطة محققين تحت اشراف قاضي التحقيق المختص ووفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.

٢ – متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.

٣– تنمية الثقافة في القطاعين العام والخاص تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام اخلاقيات الخدمة العامة واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف.

٤ – اعداد مشروعات او مقترحات قوانين فيما يساهم في منع الفساد أو مكافحتها ورفعها الى السلطة التشريعية المختصة عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو عن طريق اللجنة البرلمانية المختصة بموضوع التشريع المقترح.

٥ – تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر الزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية وما لهم من انشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات او منافع كبيرة قد تؤدي الى تضارب المصالح باصدار لائحة تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه، وغير ذلك من البرامج.

٦ – اصدار لائحة سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الاخلاقي لضمان الاداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة.

٧– القيام بأي عمل يساهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه. (القرةغولي، ٢٠١٩، صفحة ٢٧)

–**دور هيئة النزاهة والرقابة في مكافحة الفساد:**دور هيئة النزاهه والرقابه العراقية من خلال الأهداف التي تسعى هذه الهيئة الى تحقيقها ومن أهم الاهداف التي تسعى هيئه الرقابة الى تحقيقها هي مكافحه الفساد الاداري والمالي من خلال مجموعة من الصلاحيات والاجراءات القانونيه والتحقيقية المختلفة والوقاية من مختلف مظاهر الفساد بالاعتماد على منهجية هامة لذلك تهدف الى قمع الفساد بكافة أشكاله واصدار اللوائح تساعد على ذلك واعتماد مبدأ الشفافيه في عمل المؤسسات الحكومية كما ان هذه الاهداف التي حددتها هيئه النزاهه والرقابة تهدف الى نشر ثقافة النزاهه بين أوساط المجتمع من خلال الاعتماد على برامج توعوية وتعطى لجميع الافراد والمؤسسات وكذلك إيجاد إطار للتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني بهذا ومنع كل الظواهر التي تهدف الى الفساد والرشوة في هذه المؤسسات العامة هذه بعض الاهداف التي توضح لنا الدور الهام لهيئة الرقابة كما أن دور الهيئة العامة للرقابة والنزاهة في العراق يتضح من خلال سعيها الى تحقيق الاهداف السابقة وفي هذا الاطار قد حددت مجموعة من الصلاحيات وفقاً للقانون المؤسس لهيئة النزاهة الملحق بالأمر ٥٥ لعام ٢٠٠٤ وأما أهم هذه الصلاحيات هي الآتي –التحقيق في قضايا الفساد الاداري وهذا ما نص عليه القانون النظامي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ فذكر أن لهيئة النزاهة صلاحيات واسعة وكبيرة في التحقيق بمختلف قضايا الفساد سواء كانت في المؤسسات أو الشركات العامة أو مختلف المراكز الأساسية للدولة حيث أن المحقق وفقاً لهذا القانون يعطى درجة كبيرة لممارسة كافة صلاحيات محقق المحكمة المكفولة وفقاً للقانون كما أن القانون أعطى لها الحق في أن تكون طرفاً في كل القضايا الفساد وأن تعطي تقريرها. تقريرها.–ووفقا لما أشار إليه القانون في هذا الأمر تعمل الهيئة على خلق ثقافة النزاهة من خلال قناتين أساسيتين:الأولى: هي

العمل على تنفيذ مبادرات لتوعية وتثقيف الشعوب بغية تقوية المطالب والتشجيع على كشف الفاسدين والمرتشين في دوائر الدولة لكي تتم محاسبتهم وايجاد كافة الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الثقافة في أوساط المجتمع العراقي

ثانياً: تنميل ثقافة النزاهة في الحكومة والقطاع العام وبين الموظفين أنفسهم أي جعل الموظفين يتمتعون بالنزاهة الشخصية وأخلاقيات الخدمة العامة والخضوع للمحاسبة وتعزيز الشفافية والاستقامة وغيرها من الأمور بهدف نشر ثقافة عامة تحد من الفساد والرشوة في دوائر الدولة.

-اقتراح تشريعات تساعد في القضاء على الفساد حيث ان هذه الصلاحية نص عليها القانون وكفلها والغرض من هذه الصلاحية هو فكرة اقتراح التشريعات التي تهدف إلى تحقيق الهدف الأسمى وهو مكافحة الفساد وأن يكون الاقتراح وفقاً للأمور التي تجري بها اقتراح القوانين بشكل عام وفقا للسلطة التشريعية التي كفل لها ذلك الدستور العراقي -الزام القضاة العراقيين بالإفصاح عن مصالحهم المالية ويعد هذا المبدأ من أهم مبادئ الشفافية التي نص عليه القانون ويهدف الى تعزيز ثقة الشعب في الحكومة العراقية من خلال قيام المسؤولين بالكشف عن كافة مصالحهم المالية وهذا أمر في غاية الأهمية ويسهم في الحد من الفساد بشكل كبير -اصدار لوائح تنظيمية وفقاً للبندين السابع والسادس من القسم الرابع من القانون رقم ٥٥ فبموجب هذا الامر تتولى الهيئة اصدار كافة اللوائح بهدف الكشف عن المصالح المالية وتنظيمها خلال فترة معقولة من تاريخ صدور هذا القانون. (الموسوي، بلا سنة، صفحة ٣٢) مما سبق نجد أن هيئة الرقابة والنزاهة العراقية كان لها دور كبير وفعال والى حد كبير أيضاً في الحد من الفساد بكافة أنواعه وأشكاله الفساد الاداري أو الفساد المالي أو غيرها من الطرق والأسباب وعلى الرغم من كل القوانين والصلاحيات الممنوحة لهيئة الرقابة إلا أن الفساد في العراق لن ينتهي بسبب أن هذه الظاهرة قد تمت لعقود وعقود كثيرة وبالتالي يجب تفعيل المزيد من القوانين في هذا الاطار بهدف جعل كل صلاحيات المعطاة للهيئة قادرة على أن تنفذ على أرض الواقع وبالتالي تحقيق الاهداف العراقية في هذا الاطار وهو مكافحة ظاهرة الفساد بكافة اشكالها وانواعها.

الفرع الثاني: الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد الاداري والمالي، والجهات المسؤلة على مكافحة الفساد محلياً في العراق

هنالك نوعان من الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد الاداري والمالي وهما:

أ / المحلي ب / والعالمي

وحددت الجهات الآتية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الاداري على نطاق عالمي وهي:

منظمة الامم المتحدة : حيث أصدرت الامم المتحدة عدد من القرارات لمواجهة ظاهرة الفساد من خلال قناعتها بمخاطر الفساد في تهديد استقرار المجتمعات والحد من القيم الديمقراطية وعرقلة معدلات التنمية بشكل عام، وكذلك اصدرت اتفاقية كافحة الفساد ٢٠٠٤ وانضمت اليها العديد من دول العالم.

البنك الدولي : الذي وضع عدداً من الاستراتيجيات المساعدة الدول على مواجهة الفساد ومساعدتها على الانتقال من حالة الفساد المنظم الى بيئة ذات حكومة فعالة مما يقلل من الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي : والذي يقوم بتعليق المساعدات المالية لأية دولة يثبت ان الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية .

أنظمة الشفافية العالمية : أنشات هذه المنظمة عام ١٩٩٣ وهي منظمة غير حكومية لا تعمل من أجل الربح بل تكرس كل جهودها لمكافحة الفساد والحد منه وتعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات الأهلية نشاطا وفعالية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية اقليماً ودولياً.

و في العراق توجد (ثلاث) مؤسسات أو جهات حكومية رقابية تقع على عاتقها مسؤولية مكافحة الفساد الاداري والمالي وهي كالاتي:

١- هيئة النزاهة العامة:

وهي جهاز حكومي مستقل أنشيء بموجب الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ يتولى تنفيذ وتطبيق القانون وبشكل نظامي في طريق :

أ - التحقيق في حالات الفساد المشكو فيها والتي يمارسها منتسبوا الحكومة العراقية، والأمور المتعلقة بالأموال العامة لغير الاغراض المخصصة لها واستغلال السلطة والنفوذ الرسمي لتحقيق مآرب شخصية.

ب - وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك الذي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة والقطاع المختلط كشرط للتعيين.

ت - اعتماد معايير شفافة لكشف المصالح المالية لكبار مسؤولي الدولة.

ث - القيام باعداد برامج وندوات شعبية واسعة ومتكررة، لتثقيف الجماهير على كيفية المطالبة بحكومة عادلة ونزيهة تخضع للمحاسبة.

ج – اقتراح تشريعات أو تعديلات للقوانين النافذة لتعزيز بناء دولة القانون.

ح – اتخاذ اجراءات اخرى حسب الظروف والحاجة لاجتثاث الفساد وتبني ثقافة مبنية على النزاهة والشفافية والتعامل العادل والشعور بالمسؤولية داخل الحكومة. (احمد، ٢٠٠٠، صفحة ٣٩)

٢– المفتشون العموميون أنشئت مكاتب المفتشين العموميين بموجب الأمر (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة لاخضاعها لاجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والاشراف على الوزارات، وكذلك منع وقوع حالات التبذير و اساءة استخدام السلطة، والحيلولة دون وقوعها والتعرف على الأعمال المخالفة القانونية، والتعاون مع هيئة النزاهة العامة عن طريق رفع تقارير عن حالات الفساد في الوزارة المعنية.

٣– ديوان الرقابة المالية:وهي المؤسسة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، والتي أنشئت بموجب الأمر (٧٧) لسنة ٢٠٠٤، وهي تعمل على تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الموضوعية حول العمليات الحكومية والأوضاع المالية وتعزيز الاقتصاد والكفاءة من خلال القيام بمهام التدقيق المالي وتقييم البرامج، كما تعمل كحارس عام للتعرف على الاحتيال والتبديد واساءة الاستعمال من خلال تعزيز مكافحة الفساد والامانة في الحكومة العراقية.[١]

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء ما تم عرضه في البحث، تم التوصل الى النتائج الآتية:

١– لم تكن ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق حديثة الولادة وانما ترجع جذورها الى الاحتلال العثماني للعراق، ومن ثم تأسيس الدولة العراقية وزادت حدتها بعد عام ١٩٦٨ لكنها اصبحت أكثر وضوحا بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩

٢– افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداء من الادارات العليا، حيث اصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها.

٣– تعد (المحسوبية) من صور الفساد الاداري اما لحساب أقارب أو اصدقاء سميت (محاباة)، وان كانت لارضاء وسيط سميت (بالواسطة) ، وتعد المحسوبية من اخطر مظاهر الفساد الاداري لانه غير مرئي وغير ملموس، ولا يسهل اثباته بالأدلة.

٤– زعزعة القيم الاخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الاخلاقية الى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم.

٥ – افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداءاً من الادارات العليا، حيث اصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها.

٦ – يؤدي الفساد الى ضعف الاستثمار وهروب الاموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه المواد في اقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

٧– ان آلية الأجور والرواتب المعتمدة في قطاع الدولة تؤثر على أداء العاملين فيه وتدفع بعضهم إلى الفساد.

٨– ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي هي مشكلة كبيرة تغلغلت في مختلف الانظمة والدول و لسيت مقتصرة على دولة، فقد أصابت هذه الظاهرة الدول المتقدمة والنامية والغنية والفقيرة والمثقفة والمتخلفة ثقافياً.

٩– التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام امكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الأموال.

١٠ – ان الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد الاداري والمالي محليا تقع على عاتقها مسؤولية القضاء على هذه الظاهرة تساندها القوانين الصارمة ضد مرتكبي الخطأ وفرض العقوبات عليهم واحالتهم الى المحاكم المختصة لتقليل من حدتها بين موظفي فئات الدولة.

١١– ان المناهج الثلاث ابرزت ان الفساد الاداري ظاهرة سلبية نتيجة للآثار السلبية المترتبة جراء هذه الممارسة وهناك اتفاق كبير على ذلك.

١٢ – ان التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة ويولد شعور دائم بالغبن والظلم والحيف لدى فئات كثيرة من المجتمع.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل له البحث، فأن مواجهة الفساد الاداري يجب أن تكون بعلاج : العوامل المسببة له وليس أعراضه، لذا فأن البحث يوصي بما يأتي:

١-وضع الحلول الصحيحة لمعالجة الفساد باستخدامها التقنية الحديثة والرقابة الالكترونية فأن هذه الاجهزة لا يمكن ان تساوم كما هو معمول في جميع دول العالم باستخدام البطاقة الذكية أو ربط الشركات بمنظومة فهذه الآليات تعتبر نظاما محصناً من التزوير والفساد.

٢- ان يخصص يوم عالمي لمكافحة الفساد يشارك فيه المعنيون في اعداد برامج وانشطة يساهم بها رجال القانون والتربية والتعليم لتوضيح مفاهيم النزهة ورصد مكافحة الفساد في دوائر الدولة من خلال أسلوب العمل ومكافاة الموظفين المخلصين مادياً ومعنوياً.

٣- تنمية العلاقات مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وترسيخ الشفافية ومنع غسيل الاموال ودعم جهود منظمة الشفافية الدولية والمشاركة في جهود البنك الدولي في مجال مكافحة الفساد.

٤- الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات.

٥- أهمية إيجاد اتفاق جماعي على معيار للقيم واهمية ونزاهة وشفافية القيادات العليا، ونشر التعليم وتوعية الموظفين، ومحاسبة الموظفين المقصرين وتبسيط اجراءات العمل والتخلص من المعوقات الادارية، وتقويم ومكافأة الموظف الامين واعادة النظر بمستويات الرواتب والأجور من فترة لأخرى.

٦- ضرورة العمل على تحصين النفس ومن ثم المجتمع من خلال ارساء القيم الدينية والاخلاقية التي تتصدى لهذه الظاهرة.

٧- تفعيل دوائر المفتشين العاميين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية.

٨- تحديد مواطن الازدواجية في مهام العمل وطرق العلاج المناسبة إدارياً.

٩- ينبغي أن تدعم المنظمات الدولية دعماً فعلياً الجهود الرامية الى الحد من الفساد.

١٠-خلق رأى عام يرفض الفساد دينياً واخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تثقيف المجتمع وتحويله للولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة الى الامة والدولة.

١١ - مكافحة البطالة والتضخم وخصوصاً البطالة المقنعة عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية.

١٢- أهمية تطوير قوانين مكافحة الفساد باستمرار، وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد، ومعاقبة المنحرفين من كبار المسؤولين.

المصادر

١. احمد, أ. د .*(2000)*. الفساد الداء والدواء، ٢٠٠٤ .القدس: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان.

٢. .*(n.d.)*استراتيجيات مكافحة الفساد الائتلاف من اجل النزاهة أو المساءلة – امان، نشرة منشورة على الموقع الالكتروني للأئتلاف .

٣. الذهبي, د. م .*(2005)*. الفساد الاداري والمالي في العراق تكلفتة الاقتصادية والاجتماعية .الجزء الأول من الندوات العلمية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .*(p. 201)*, العراق.

٤. الشبوط, ا. ع .*(2005)*. هيئة النزاهة العامة .العراق: هيئة النزاهة.

٥. القرةغولي, ح. ع .*(2019)*. الشفافية والمساءلة وآليات مكافحة الفساد .العراق: المفتش العام في وزارة التخطيط.

٦. اللاذقي, س .*(2007)*. ظاهرة الفساد في المجتمعات الشرق الأوسطية موقع مشروع ثروة الالكتروني.

٧. اللطيف, أ. ف .(بلا سنة) أثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري .بحث للمديرية العامة للاحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي .

٨. المدهون, ل .(بلا سنة) منظمة الشفافية العالمية، يداً بيد من أجل مكافحة آفة العصر .

٩. الموسوي, د .. .(بلا سنة) اصلاح النظام الاداري في العراق .العراق :المركز العراقي لمكافحة الفساد الاداري.

١٠. النزاهة والشفافية .(بلا سنة) هيئة النزاهة للبحوث والدراسات مجلة علمية نصف سنوية، تصدر عن هيئة النزاهة، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ١١٦٩ ،كانون الأول، ٢٠١٣ ، السنة الرابعة العدد السادس،.,

١١. الوائلي, ي. خ .*(2007)*. الفساد الاداري مفهومه مظاهره اسبابه .مجلة النبأ الثقافية الشهرية العدد٨٠ كانون الثاني.

١٢. خيرالله, د .*(2000)*. الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها – .مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠١نوفمبر.

١٣. دانيال, م. ه .*(2002)*. عالم محفوف بالمخاطر، استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة تعريب : ادهم شاكر عظيمة .الرياض: مكتبة العبيكان.

١٤.رغد, ع. ا .(بلا سنة) على الفساد الاداري ودور الشفافية في معالجته، .العراق: دار الوثائق.

١٥.سنوي, ت .*(2012)* .النزاهة والشفافية .مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، مجلة علمية نصف سنوية، تصدر عن هيئة النزاهه، السنة الثالثة، .

١٦.كاظم, ف. ع .*(2018)* .مكافحة الفساد الاداري .العراق: ، وزارة النفط ، معهد التدريب النفطي بغداد.

١٧. .*(2013)*كراس النزاهة والشفافية والفساد .دائرة التعليم والعلاقات العامة، هيئة النزاهة العامة.

١٨.نشرة .*(2017)* .استراتيجيات مكافحة الفساد الائتلاف من اجل النزاهة أو المساءلة – امان .نشرة منشورة على الموقع الالكتروني للأئتلاف.

Bibliography

1. Ahmad, a. d. (2000). Corrupt Disease and Medicine, 2004. Jerusalem: Coalition for Integrity and Accountability publications Aman.
2. (n.d.). Anti-Corruption Strategies Coalition for Integrity or Accountability - Aman, a publication published on the Coalition's website.
3. alzahabi, d. M.L. ' (2005). Administrative and financial corruption in Iraq is an economic and social cost. Part I of Scientific Seminars on Management and Economics, University of Baghdad, (p. 201). Iraq.
4. alshabot, a. p. (2005). Public Integrity Commission. Iraq: Integrity Commission.
5. Qara- Gauli, h. p. (2019). Transparency, accountability and anti-corruption mechanisms. Iraq: Inspector General of the Ministry of Planning.
6. allaziqi, x. (2007). The phenomenon of corruption in Middle Eastern societies is the website of the Fortune Project.
7. alateef, a. V.F. ' (No Year). The impact of functional ethics on reducing opportunities for administrative corruption. Research for the General Directorate of Statistics and Research of the Central Bank of Iraq.
8. almadhon, l. (No Year). World Transparency, hand in hand to fight today's scourge.
9. Moussaoui, Dr. (No Year). Reform of Iraq's administrative system. Iraq: Iraqi Centre for Combating Administrative Corruption.
10. Integrity and transparency. (No Year). The Integrity Research and Studies Authority is a biannual scientific journal, published by the Integrity Authority, Book and Documentation House filing number 1169, December 2013, fourth year No. 6,
11. Alwaaly, J. G. The Secretary-General ' (2007). Administrative corruption is the concept of its manifestations. Al-Nabbah Monthly Cultural Magazine, January 80.
12. khairallah, Dr. (2000). Corruption as a global phenomenon and its control mechanisms. - Arab Future Magazine, No. 3012, November.
13. Daniel, M. Eh. (2002). A precarious world, the strategies of the next generation in an era of globalization: a great shaker. Riyadh: Al Obeikan Library.
14. Raghd, p. a. (No Year). On administrative corruption and the role of transparency in addressing it. Iraq: Documents House.
15. Yearly report, T.J. (2012). Integrity and transparency. Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, biannual scientific journal, published by the Integrity Commission, third year.
16. Kazim, F. p. (2018). Combating administrative corruption. Iraq: Ministry of Oil, Baghdad Oil Training Institute.
17. (2013). Brochures of integrity, transparency and corruption. Department of Education and Public Relations, Public Integrity Authority.
18. Bulletin. (2017). Anti-Corruption Strategies Coalition for Integrity or Accountability - Safety. Brochure published on the Coalition's website

هوامش البحث

[١] قانون ديوان الرقابة المالية، الأمر ٧٧ ، جريدة الوقائع العراقية، العدد، ٣٩٨٣، حزيران ٢٠٠٤.